«اتحاد المصارف»: تأجيل الأقساط للمقيمين بصورة غير قانونية وأبناء الكويتيات 6 أشهر

أعلن اتحاد مصارف الكويت عن تأجيل مدفوعات أقساط القروض وأقساط البطاقات الائتمانية لمدة 6 أشهر بالنسبة لجميع عملاء البنوك من فئة المقيمين بصورة غير قانونية وأبناء الكويتيات مع إلغاء الفوائد والأرباح المترتبة على هذا التأجيل وأية رسوم أخرى كما سيتم التعامل مع المقترضين من المقيمين كل حالة على حدة. وقال الاتحاد في بيان صحفي امس السبت إن القرار يأتي تقديرا من البنوك المحلية للانعكاسات السلبية للاجراءات الاستثنائية المتخذة لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) وحرصا منها على اتخاذ أية تدابير وإجراءات من شأنها الحفاظ على الأوضاع المالية وتخفيف الأعباء التي تثقل كاهل كل عملائها سواء من المواطنين أو المقيمين في هذه الظروف

خفضت التصنيف السيادي إلى «AA-»

«ستاندرد آند بورز»: زخم الإصلاحات الكويتية في السنوات الأخيرة بطيئ

◆ آثار مالية واقتصادية سلبية خلال 2020 و 2021 بسبب تراجع أسعار النفط

◆ تأخر إدخال الضرائب وتغيرات سوق العمل وإجراءات تنويع الاقتصاد

خفّضت وكالة «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت من المرتبة (AA) إلى المرتبة (AA–) مع نظرة مستقبلية مستقرة للتصنيف.

وقالت الوكالة في تقرير لها نشره البنك المركزي الكويتي على موقعه الإلكتروني، يوم الجمعة، إن استقرار آفاق التصنيف الائتماني السيادي جاء مدفوعا بالاحتياطيات الضخمة المالية والخارجية للدولة التي ستوفر مساحة لاتخاذ تدابير السياسة المالية على مدى العامين المقبلين.

وتوقعت أن يكون للانخفاض الحاد في أسعار النفط آثار اقتصادية ومالية سلبية خلال العامين 2020 و2021 نظرا لاعتمادها الكبير على صادرات النفط والغاز.

وأضافت أنه يتزامن انخفاض أسعار النفط مع تباطؤ وتيرة الإصلاحات في الكويت مقارنة بدول المنطقة الأخرى في السنوات الأخيرة.

كما لفتت الوكالة في تقريرها إلى أن المراجعة الاستثنائية للتصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت تمت نتيجة لمراجعة الوكالات الدولية لافتراضات أسعار النفط للأعوام من 2020 وما بعد على أن تكون المراجعة العادية التالية للتصنيف لدولة الكويت بتاريخ 17 يوليو المقبل.

يكون للانخفاض الحاد في أسعار النفط آثارٌ اقتصادية ومالية سلبية على الكويت خلال عامَي 2020 و2021، وذلك نظراً إلى اعتماد الدولة الكبير على صادرات النفط والغاز، بحسب التقرير.

وأشار التقرير إلى تزامن انخفاض أسعار النفط مع تباطؤ وتيرة الإصلاحات في الكويت، مقارنةً بدول المنطقة الأخرى في السنوات الأخيرة، واستقرار آفاق التصنيف الائتماني السيادي، مدفوعاً بالاحتياطيات الضخمة المالية والخارجية، التي ستوفّر مساحة لاتخاذ تدابير السياسة المالية على مدى العامين المقبلين.

وقالت «ستاندرد آند بورز»، في تقريرها، إنه بصرف النظر عن انخفاض النمو، من الملاحظ أن زخم الإصلاحات في الكويت قد كان بطيئاً في السنوات الأخيرة، حتى مقارنةً بالدول الأخرى في مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وأشارت إلى محدودية التقدُّم في الإصلاحات المالية بالكويت، على الرغم من بعض الإصلاحات في الإنفاق العام بعد الانخفاض السابق في أسعار النفط في عام 2014.

ونوه التقرير بتأخر الكويت في إدخال الضرائب لفترة طويلة، كما حقّقت نتائج محدودة في الإصلاحات الرامية الى التنويع الاقتصادي وتطوير سوق العمل.

ورأت «ستاندرد آند بورز» أن تلك العوامل تُمثِّل مخاطر متوسطة المدى، مشيرة إلى أنه عادةً يكون هناك فارقاً زمنياً كبيراً بين تنفيذ الإصلاحات والنتائج المرجوّة منها، لا سيما في قطاع التعليم.

آفاق التصنيف

ذكرت الوكالة أن النظرة المستقبلية المستقرة للتصنيف تعكس التوازن بين مخاطر الاعتماد الكبير على قطاع النفط والتأخير في الإصلاحات الهيكلية مقابل الاحتياطيات الضخمة المالية والخارجية المتراكمة والتي توفر للسلطات مساحة سياسية للمناورة على المدى القصير إلى المتوسط.

وأضافت أن هناك إمكانية لرفع التصنيف الائتماني السيادي للكويت في حال نجاح الإصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق في تعزيز الفعالية المؤسساتية وتحسين التنويع الاقتصادي على المدى الطويل.

وبينت الوكالة أن هناك إمكانية لتخفيض التصنيف إذا ظلت جهود الإصلاحات بطيئة مثل تأخر إدخال الضرائب وتغيرات سوق العمل وإجراءات تنويع الاقتصاد التي من شأنها زيادة الأعباء على مؤشرات المالية العامة وميزان المدفوعات في الكويت.

وأشارت إلى إمكانية تخفيض التصنيف الائتماني السيادي إذا انخفضت مرونة السياسة النقدية للكويت أو تصاعدت المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ مع تعطل محتمل لطرق التجارة الرئيسية. وعن مبررات التخفيض بينت الوكالة، أنها قامت في 19 مارس الجاري بتخفيض افتراضاتها لأسعار النفط العالمية لعامي 2020 و2021.

وأفادت بأن أسعار النفط الخام في الأسواق الفورية والعقود الآجلة أقل من مستوياتها المسجلة في صيف 2019 بأكثر من 55 بالمائة عندما ارتفعت الأسعار بسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية.

وأضافت أنها قامت بمراجعة التصنيف الائتماني السيادي للكويت آخر مرة في 17 يناير الماضي حيث توقعت أن يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 60 دولارا للبرميل في 2020 وينخفض تدريجيا إلى 55 دولارا للبرميل في عام 2021 مفترضة حاليا أن يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 30 دولارا للبرميل في عام 2020 و50 دولارا للبرميل في عام 2021 و55 دولارا للبرميل في عام 2022.

توقعات الوكالة للناتج المحلي والطلب على النفط

توقعت «ستاندرد آند بورز» حدوث انتعاش في كل من الناتج المحلي الإجمالي والطلب على النفط خلال النصف الثاني من عام 2020 ولغاية عام 2021 متوقعة كذلك أن تكون معظم الآثار الأصعب الناجمة عن تفشي الفيروس المستجد معتدلة.

وقالت الوكالة في تقريرها، إنه من المتوقع أيضا زيادة في الإنتاج إلى ما فوق المستويات المدرجة في الميزانية البالغة 2.8 مليون برميل في اليوم والتي من شأنها أن توفر بعض الدعم الاقتصادي على المدى القصير ما يعزز انخفاض أسعار النفط مما يدفع إلى تراجع الاستهلاك والاستثمار المحليين.

وبجانب التأثير المباشر لانخفاض أسعار النفط ترى الوكالة أنه لا تزال الآفاق الاقتصادية في الكويت عرضة لانكماش حاد مرجعة ذلك إلى أن نحو 80 بالمائة من صادراتها موجهة إلى دول آسيا حيث تأثرت العديد من الدول بالفعل بشكل كبير من تفشي الفيروس مما أدى إلى تقلص الطلب على النفط.

وتوقعت الوكالة أن يبقى النمو الاقتصادي سلبيا في الكويت على المدى المتوسط، على أن يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات تقل عن 22 ألف دولارا لعام 2020 مقارنة بنحو 29 ألفا في توقعاتها السابقة.

وأكدت «ستاندرد آند بورز» أن الكويت لا تزال اقتصادا ثريا إلا أن هذه التوقعات تمثل مراجعة هبوطية جوهرية لمستويات الدخل النسبية وبالتالي انخفاض القدرة الإجمالية للدولة على تحمل الدين.

ورأت الوكالة أن زخم الإصلاحات في الكويت، كان بطيئا في السنوات الأخيرة وكان التقدم في الإصلاحات المالية محدودا بالرغم من بعض الإصلاحات في الإنفاق العام بعد الانخفاض السابق في أسعار النفط في عام 2014 وعلى وجه التحديد تأخرت الكويت في إدخال الضرائب لفترة طويلة كما حققت نتائج محدودة في الإصلاحات الرامية للتنويع الاقتصادي وتطوير سوق العمل. وتوقعت الوكالة أن يتجاوز عجز الموازنة العامة للدولة 10 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 قبل أن تعود الموازنة العامة تدريجيا إلى تسجيل فوائض على المدى المتوسط.

وأكدت «ستاندرد آند بورز» على أن تصنيفها السيادي للكويت لا يزال مدعوما بالمستويات الضخمة المتراكمة من الاحتياطيات المالية والخارجية للدولة متوقعة أن يبلغ متوسطها نحو 500 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الأربع المقبلة وتتيح للسلطات مساحة للاستجابة في مجال السياسات.

تمثل 54.6% من إجمالي عدد الشركات

«الشال»: 2.006 مليار دينار أرباح 95 شركة مدرجة في 2019

	القطاعات	عدد الشركات الممثلة	أرباح الشركات المدرجة المشتركة - ألف د.ك		التغير		نسبة من الإجمالي	
			2019	2018	ألف دينار كويتي	%	2019	2018
1	قطاع النفط والغاز	2	18,008	17,941	66	%0.4	%0.9	%0.9
2	قطاع المواد الأساسية	-	-	-	-	-	-	-
3	قطاع الصناعة	17	187,454	198,689	11,235-	%5.7-	%9.3	%9.9
4	قطاع السلع الاستهلاكية	1	1,174	3,549-	4,723	%133.1	%0.1	%0.2-
5	قطاع الرعاية الصحية	-	-	-	-	-	-	-
6	قطاع الخدمات الاستهلاكية	8	32,108	6,259	25,849	%413.0	%1.6	%0.3
7	قطاع الاتصالات	3	290,657	276,630	14,027	%5.1	%14.5	%13.8
8	قطاع البنوك	12	1,202,306	1,188,757	13,549	%1.1	%59.9	%59.1
9	قطاع التأمين	6	41,208	37,058	4,150	%11.2	%2.1	%1.8
10	قطاع العقار	22	100,023	123,658	23,635-	%19.1-	%5.0	%6.1
11	قطاع الخدمات المالية	24	132,980	165,835	32,855-	%19.8-	%6.6	%8.2
12	قطاع التكنولوجيا	-	-	-	-	-	-	-
	إجمالي السوق	95	2,005,917	2,011,277	5,360-	%0.3-	%100	%100

أوضح تقرير «الشال» الأسبوعي ان 95 شركة أو نحو 54.6% من إجمالي عدد الشركات المدرجة البالغ 174 شركة أعلنت نتائج أعمالها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها وتلك التي تختلف سنتها المالية.

وأثرت إجراءات الدولة الصحية الحالية في مواجهة ومعالجة خطر انتشار فيروس كورونا، على بعض الشركات المدرجة في التأخير عن الإعلان عن نتائج أعمالها السنوية.

وحققت 95 شركة إجمالي أرباح بنحو 2.006 مليار دينار كويتي، بانخفاض بلغ نحو 0.3% عن مستوى أرباح نفس الشركات لعام 2018 والبالغ نحو 2.011 مليار دينار كويتي.

وبلغ عدد الشركات الرابحة 83 شركة والخاسرة 12 شركة عن كامل عام 2019، مقابل 79 شركة رابحة و16 شركة خاسرة عن عام 2018 للعينة ذاتها. ومن منظور آخر حققت 59 شركة تقدماً في أدائها، من ضمن تلك الشركات، زادت 48 شركة مستوى أرباحها وانخفضت خسائر 11 شركة أو تحولت من الخسائر إلى الربحية، أي أن 62.1% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء، وكان عدد الشركات التي حققت تقدماً في أدائها من نفس العينة 58 شركة في عام 2018. وبلغ عدد الشركات التي تراجع أداؤها في نهاية العام الفائت 36 شركة، ضمنها 8 شركات زادت من خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر و28 شركة انخفضت ربحيتها، مقابل 37 شركة ضمنها 8 شركات زادت من خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر و29 شركة انخفضت ربحيتها كما في نهاية عام 2018.

وفي قائمة أعلى الشركات تحقيقاً للأرباح، حققت عشر شركات قيادية أعلى قيمة أرباح بنحو 1.500 مليار دينار كويتي أو نحو 74.8% من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات التي أعلنت عن نتائجها (95 شركة). تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 401.3 مليون دينار كويتي، وجاء «بيت التمويل الكويتي» في المرتبة الثانية بنحو 251 مليون دينار كويتي، و«البنك الأهلي المتحد – البحرين» في المرتبة الثالثة بنحو 221.4 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت 10 شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 55.1 مليون دينار كويتي، ضمنها حققت «شركة أعيان للإجارة والاستثمار» أعلى مستوى للخسائر بنحو 14.6 مليون دينار كويتي، وتلتها «شركة مجموعة المستثمرون القابضة» بنحو 13.1 مليون دينار كويتي.

وحققت 5 قطاعات من أصل 12 قطاعاً نشطاً ارتفاعاً في مستوى ربحيتها، وقطاع وحيد انتقل من الخسائر إلى الربحية مقارنة بأدائه في نهاية عام 2018، فيما تراجعت أرباح 3 قطاعات. أفضلالقطاعات أداءً قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي زاد أرباحه من نحو 6.3 مليون دينار كويتي إلى نحو 32.1 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع مطلق بنحو 25.8 مليون دينار كويتي. بينما أكثرها تراجعاً كان قطاع الخدمات المالية الذي خفض من أرباحه البالغة نحو 165.8 مليون دينار كويتي إلى أرباح بلغت نحو 133 مليون دينار كويتي، أي بتراجع بلغ نحو 32.8 مليون دينار كويتي. ولم تعلن إلى الآن أي شركة عن أرباحها من ضمن القطاعات التالية: المواد الأساسية – الرعاية الصحية – التكنولوجيا. ومن جهة أخرى أعلنت 67 شركة عن رغبتها توزيع أرباح، ومن ضمنها 43 شركة أعلنت عن توزيع أرباح نقدية فقط و8 شركات أعلنت عن توزيع أسهم منحة فقط، و16 شركة أعلنت عن رغبتها في توزيع مختلط ما بين أرباح نقدية وأسهم منحة، بينما أعلنت 28 شركة عن رغبتها بعدم توزيع أرباح.

المضف: تأجيل الأقساط بانتظار حزمة قرارات من مجلس الوزراء

«الائتمان»: تحويل دفعات القروض إلى المستحقين عبر البوابة الإلكترونية

صلاح المضف

أعلن نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح مضف المضف أن البنك سيقوم بتحويل الدفعات المالية إلى الحسابات البنكية للمواطنين المستحقين للقروض من خلال البوابة الإلكترونية للبنك وعبر تطبيق الهاتفي للائتمان.

وقال المضف في تصريح صحافي له اليوم: إن هذه الخطوة تأتي بالنظر إلى ما تشهده البلاد من جهود حكومية حثيثة ومشهودة لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد، وفي ظل تعطيل العمل بالجهات والمؤسسات وفقا لقرار مجلس الوزراء، مؤكدا حرص الجميع على صحة وسلامة المواطنين.

وردا على ما أثير في الآونة الأخيرة بشأن تأجيل سداد أقساط قروض «الائتمان» مراعاة للظروف والمستجدات التي فرضتها أزمة كورونا، أكد المضف ان التوجيهات السامية لصاحب السمو امير البلاد سوف تترجم وهي تخفيف العبء عن كاهل المواطنين ورفع المعاناة عنهم، وتفهمه الكامل لتلك الدعوات وتقديره لدوافعها النبيلة،

وأوضح المضف أن البنك بانتظار حزمة من القرار ت التي سوف تخرج من اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء التي ستكون قراراتها لصالح المواطن الكويتي والاقتصاد الوطني

«المركز» يتخارج من مشروع «بارك سانتا في» العقاري بقيمة 58 مليون دولار

أعلن المركز المالي الكويتي «المركز» عن نجاحه في التخارج من مشروع «بارك سانتا في»، وهو عقار صناعي تبلغ مساحته 344،542 قدم مربع في مدينة دنفر بولاية كولورادو، وذلك بمبلغ 58 مليون دولار أمريكي. وقام «المركز» بالاستحواذ على أرض جديدة في إبريل من العام 2018 وتطويرها كعقار صناعي من الدرجة الأولى. وساهم التخارج من العقار، الذي يتماشى مع استراتيجية الاستثمار الأولية، في تحقيق معدل عائد داخلي للمستثمرين (IRR) بلغت نسبته 27.66% وتسجيل معدل عائد على حقوق الملكية (ROE) بنسبة بلغت 49.6%. وتجاوز العائدان التقديرات الأولية التي بلغت نسبتها 11.9% و43% على التوالي، مدفوعان بالتميز في انتقاء السوق المناسب والاحترافية في تنفيذ المشروع مراقبته بفعالية والإشراف عليه.

وتعليقاً على ذلك قال سامي شبشب، رئيس شركة مار–جالف مانجمنت إنك، الذراع العقاري «للمركز» في الولايات المتحدة الأمريكية: «على مدى 30 عاماً، واصل «المركز» تعزيز حضوره في الأسواق العقارية الدولية، حيث نجح في تحقيق نتائج ملموسة ونمواً ملحوظاً على محفظته الاستثمارية من خلال بناء علاقات طويلة الأجل مع الشركاء الرائدين في السوق ومقدمي الخدمات ومؤسسات التمويل والقروض. ويشرفني أن أغتنم الفرصة لأتقدّم بالشكر إلى شريكنا على الأداء القوي الذي حظي به في هذا الاستثمار. كما نود في «المركز» أن نتوجه بالشكر إلى جميع مستثمرينا على دعمهم وثقتهم المتواصلين.» وأضاف شبشب: «نعتمد في «المركز» فلسفة استثمارية خاصة نقوم من خلالها بتحديد ورصد الفرص الواعدة بناءً على اتجاهات وفعالية السوق. ولقد قمنا بتملك الأصول العقارية وبيعها وتطويرها وتجديدها في جميع القطاعات الجاذبةبما فيها القطاع الصناعي وقطاع المباني المكتبية وقطاع العقارات السكنية وقطاع التجزئة. وينصب تركيزنا الرئيسي حالياً على خلق قيمة مضافة لمستثمرينا ومساهمينا ومختلف الأطراف ذات العلاقة من خلال اتباع إجراءات العناية الواجبة الحصيفة وإتمام عمليات الاستحواذ.

«التجارة» تنظم آلية البيع في الجمعيات التعاونية.. وفق البطاقة المدنية

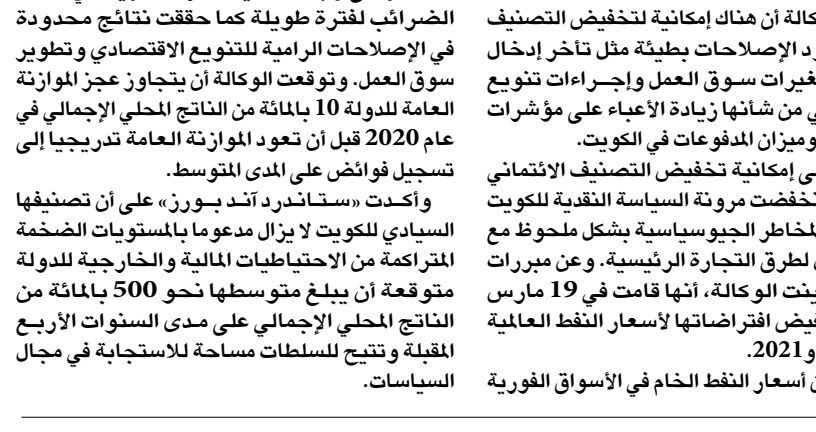

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا وزاريا يتم بموجبه تنظيم آلية البيع في الجمعيات التعاونية الإستهلاكية في البلاد وذلك ضمن الجهود التي تبذلها أجهزة الدولة لمواجهة تداعيات إنتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وقالت الوزارة في بيان صحفي مساء الجمعة أنه بموجب تعليمات مجلس الوزراء والسلطات الصحية صدر القرار الوزاري رقم 83 لسنة 2020 الذي ينص في مادته الأولى على انه «لايجوز للجمعيات التعاونية البيع إلا لسكان المنطقة منهم المواطنين والمقيمين».

وأوضحت الوزارة ان المادة الثانية من القرار فوضت لرئيس إتحاد الجمعيات التعاونية تحديد الجمعيات التعاونية لإستقبال المستهلكين الذين لاتحتوي مناطقهم على الجمعيات.

وأضافت أن المادة الثالثة أشارت إلى سريان القرار من تاريخ صدوره حتى إشعار آخر داعية المواطنين والمقيمين لترشيد استهلاكهم وعدم التخزين والاكتفاء بشراء الاحتياجات الطبيعية المعتادة

207 آلاف مبنى في الكويت.. 69% منها سكنية

قال تقرير «الشال» الأسبوعي ان إجمالي عدد المباني في الكويت في نهاية ديسمبر 2019 –حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات– بلغ نحو 207.2 ألف مبنى، مقارنة بنحو 204.6 ألف مبنى في نهاية 2018، أي إن عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 1.2%، وهو أعلى من مستوى النمو السنوي المسجل في نهاية عام 2018والذي بلغ نحو 1.1%، ويعتبر نمو عدد المباني في 2019ثالث أدنى نسبة نمو في السنوات الثمان السابقة وكان أدنى معدل النمو قد بلغ نحو 0.7% في عام 2011 ومن ثم 1.1% في عام 2018 كما ذكرنا سابقا.

وتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة بلغ عددها نحو 736.8 ألف وحدة، مقابل 723.1 ألف وحدة في نهاية عام 2018. وارتفع إجمالي عدد الوحدات بنحو 1.9%، مماثلاً لارتفاع النسبة في نهاية عام 2018. وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019 نحو 2.1%، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني للفترة ذاتها أدنى إذ بلغ نحو 1.5%، وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات ضمن كل مبنى، أي أن التغير في نمط الطلب استمر على نفس المنوال. وتستخدم غالبية المباني في الكويت للسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 68.7% من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل معاً، فتلك المخصصة للعمل فقط.

وانخفضت نسبة المباني الخالية وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إلى نحو 10.5%، وعددها نحو 21.8 ألف مبنى من إجمالي 207.2 ألف مبنى، مقارنة بنحو 22.2 ألف مبنى خال من إجمالي 204.6 ألف مبنى في نهاية عام 2018، أي ما نسبته 10.9%. ويعرض الجدول التالي لعدد المباني ونوع استخداماتها حسب المحافظات، كما في نهاية عام 2019.